

تونس: يجب إنهاء الهجوم على القضاء

إن الهجوم الجاري على القضاء، وتحديدًا على المجلس الأعلى للقضاء، يشكل إهانة لمبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وينبغي إيقافه مباشرة، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

خلال الشهر الماضي استهدفت حملة تشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي المجلس الأعلى للقضاء ورئاسته. حملت هذه الحملة صدى لتصريحات الرئيس قيس سعيد في تشرين الأول/أكتوبر والتي طالب فيها بـ"تطهير" القضاء. في حين بدأ مكتب النائب العام تحقيقاً قضائياً في الدعوات لتطهير القضاء ومهاجمة المحاكم والمنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي في حين لم يقم الرئيس بإدانتها بعد.

علاوة على ذلك، بدون أي استشارة مسبقة للمجلس الأعلى للقضاء أو الاتحادات القضائية الرسمية أو البرلمان، أصدر الرئيس مؤخراً تعليمات لوزارة العدل بتجهيز مسودة مرسوم "لإصلاح" المجلس الأعلى للقضاء.

"إن حملة التشهير على وسائل التواصل الاجتماعي تحدث بالموازاة مع هجوم الرئيس المتكرر على القضاء،"
قال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، سعيد بنعربية.

"على الرئيس التوقف عن التقليل من شأن القضاة وتهديدهم، وضمان التصدي للمضايقات عبر الإنترنت ضد القضاء والهيئات القضائية بالشكل المطلوب."

إن محاولات التهديد والاعتداءات المتكررة على القضاء—والذي يمثل حالياً آخر خط دفاع ضد استيلاء الرئيس على السلطة—تأتي في وقت تجتمع فيه الصلاحيات المختلفة في يد الرئيس سعيد، ما أدى إلى الإمعان في **تقويض** السلطة القضائية. يتوجب على تونس احترام استقلالية القضاء وحمايتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه. عندما يكون أمان القضاة على المحك، كما هو الحال في تونس اليوم، تستوجب المبادئ الدولية أن تقوم السلطة التنفيذية باتخاذ خطوات تمكن القضاء بأن يضطلع بواجباته بدون مضايقات أو تهديدات.

تحذر اللجنة الدولية للحقوقيين من أي محاولة لتقويض استقلالية المجلس الأعلى للقضاء والتي حاز عليها بصعوبة، وكذلك سلطته بصفته الضامن الوحيد لاستقلالية القضاء.

في حين أن القضاء يجب أن يبقى خاضعاً للمحاسبة، يستوجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه أن تكون محاسبة القضاء خاضعة لجهة مستقلة وبناء على المبادئ الأساسية للسلوك القضائي، بما يتماشى مع الإجراءات القانونية وافترض البراءة، وبشكل يحفظ استقلالية القضاء.

"بدلاً من إضعاف المجلس الأعلى للقضاء من خلال مراسيم غير دستورية، على الرئيس سعيد إعادة فرض النظام الدستوري ودعم استقلالية القضاء،" قال بنعربية.

معلومات أساسية

إن ديمقراطية تونس في خطر حيث أنه في **25 تموز/يوليو 2021**، واستناداً إلى المادة 80 من الدستور المعنية بالإجراءات الاستثنائية، قام الرئيس قيس سعيد بحل الحكومة، وأعلن نفسه رئيساً للسلطة التنفيذية ومكتب المدعي العام، كما قام بتعليق السلطة التشريعية للبلاد (مجلس نواب الشعب)، وقام بتجريد أعضائه من حصاناتهم النيابية.

بالإضافة لذلك، قام المرسوم الرئاسي رقم 117 بتاريخ **22 أيلول/سبتمبر 2021** بتعليق معظم مواد الدستور، وأعطى الرئيس صلاحيات تنفيذية وتشريعية مطلقة، من ضمنها الحكم بالمراسيم في ما يخص القضاء؛ المؤسسة العسكرية؛ القوى الأمنية؛ الأحزاب السياسية؛ الاتحادات والنقابات، بدون أي إمكانية للمراجعة القضائية و/أو الدستورية.

المجلس الأعلى للقضاء هو الجهة التي أعطاهها دستور العام 2014 صلاحيات ضمان حسن سير النظام القضائي واحترام استقلاليته. كما تم ضبط عمل هذا المجلس بشكل اضافي من خلال [القانون العضوي رقم 34 للعام 2016](#) و [القانون العضوي رقم 19 للعام 2017](#).

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني [said.benarbia\(at\)ici\(dot\)org](mailto:said.benarbia@ici(dot)org)

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني [asser.khattab\(at\)ici\(dot\)org](mailto:asser.khattab@ici(dot)org)